البناء
السنة السابعة / الجمعة / 21 آب 2015 / العدد 1863
Seventh year / Friday / 21 August 2015 / Issue No. 1863

الفرز من المصدر... ينتج بضاعة ويمنع كارثة بيئية

يوسف الصايغ

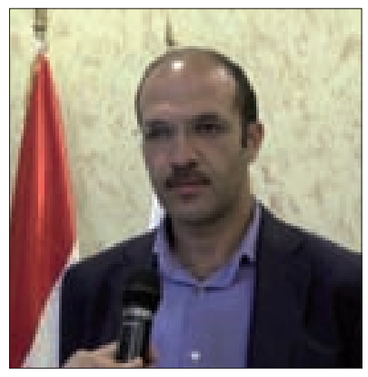
حسن

زعرور

أبي راشد

في ظلّ العجز الحكومي الحاصل لا تزال أزمة النفايات تراوح مكانها دون الوصول الى أيّ حلول عملية، لا سيما في ظلّ المراوحة على مستوى تصدير النفايات الى الخارج التي سترتب أعباء مالية على خزينة الدولة، فتصدير النفايات إلى الخارج ليس مجانياً، والدول التي أبدت استعدادها لاستيراد النفايات تريد أموالاً مقابل ذلك، وعليه يبدو انّ هذا الخيار بات مستبعداً، وتزايدت الدعوات لاعتماد الفرز من المصدر، وبالفعل بدأ عدد من البلديات بتنفيذ هذه الخطوة عملياً عبر وضع المستوعبات الثلاثة المخصصة لكلّ نوع من النفايات وإرشاد المواطنين بالتعاون مع الجمعيات البيئية الى الخطوات اللازمة للنجاح في إتمام عملية فرز النفايات من المصدر.

على صعيد متصل وبينما تستمرّ عمليات تهريب شاحنات النفايات بين المناطق ورميها عشوائياً في الأحراج دون حسيب او رقيب، الى جانب تكدّس كميات النفايات في شوارع المناطق وجّه وزير البيئة محمد المشنوق كتاباً الى وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق يتمنى فيه الطلب الى المحافظين والقائمقامين واتحادات البلديات والبلديات تشجيع المواطنين على فرز النفايات المنزلية الصلبة القابلة لإعادة التدوير في أكياس خاصة تخفيفاً لإنتاج النفايات الذي يؤدّي الى تقليص حجمها والحدّ من الضرر البيئي الناجم عنها، وذلك انطلاقاً من مبدأ التعاون الذي نصت عليه المادة الرابعة من قانون حماية البيئة رقم 444/2002 والذي يقضي بأن تتعاون السلطات العامة والمحلية والمواطنون على حماية البيئة على كل المستويات.

كما وجّه وزير البيئة تعميماً الى الهيئات الأهلية التي تعنى بشؤون البيئة والتوعية حول الإدارة الرشيدة دعاها فيه الى «تكثيف حملاتها لتشجيع المواطنين على فرز النفايات المنزلية في أكياس خاصة وتشجيع المواطنين في المناطق الجبلية والزراعية على تسبيخ النفايات العضوية، فهل يكون فرز النفايات من مصدرها هو أولى الخطوات على طريق معالجة أزمة النفايات؟

النفايات يمكن ان تتحوّل إلى بضاعة

يلفت رئيس «الحركة البيئية اللبنانية» بول أبي راشد في حديث لـ «البناء» غلى أنه كان يتمنى لو أنّ وزير البيئة دعا وزير المالية للإفراج عن الأموال المخصصة لصناديق البلديات الى جانب الدعوة التي وجهها الى وزير الداخلية في ما يتعلق بمسألة التقيّد بفرز النفايات، مؤكداً أنّ البلديات تحتاج الى مبالغ مالية للقيام بدورها على صعيد فرز النفايات، ويسأل أبي راشد: لماذا لا تصرف الأموال للبلديات أسوة بما كان حاصلاً في التعاطي مع شركة سوكلين، التي كانت تصلها الأموال لقاء قيامها برفع النفايات.

ويؤكد أبي راشد انه بمجرد القيام بخطوة فرز النفايات من المصدر، فإنّ حجمها سيبدأ بالتقلص تلقائياً، ما يشكل أولى الخطوات على طريق حلّ مشكلة تراكم النفايات، وعليه تتوقف ظاهرة حرق النفايات التي تسفر عن أخطار بيئية كبيرة جداً، اما في ما يتعلق بالنفايات العضوية فإنّ الطبيعة قادرة على معالجتها.

المعامل الموجودة لدينا قادرة على معالجة النفايات التي تنتجها المناطق بل انّ قدرتها على المعالجة تتجاوز ما ينتجه لبنان من نفايات، هذا ما يؤكده أبي راشد في سياق الحديث عن قدرة المعامل في لبنان على معالجة النفايات، كما يشير إلى أنّ النفايات إذا تمّ فرزها بالشكل الصحيح يمكن تتحوّل الى ثروة، فالصين أبدت جهوزيتها لاستيراد نفاياتنا، كما انّ دولاً أخرى مثل رومانيا وتركيا تهتمّ بشراء ما يتعلق بالمعادن وغيرها من النفايات الصلبة، وبالتالي أؤكد انّ النفايات التي هي مشكلة يمكننا ان نجعلها بضاعة إذا ما عالجناها بالطريقة الصحيحة».

كذلك يُبدي رئيس الحركة البيئية اللبنانية ثقته بأنّ البلديات قادرة على القيام بالدور المناط بها في ما يتعلق بتأمين فرز النفايات من قبل المواطنين، خصوصاً أنّ هناك تعاوناً جيداً من قبل الجمعيات المدنية والأهلية والحركات البيئية التي تبدي اهتماماً كبيرا في مسألة معالجة خطر النفايات الذي بات يتهدّد المجتمع، لا سيما بعد ان تمّ إلقاء هذا العبء على كاهل البلديات، وبالتالي المزج بين دور البلديات ومؤسسات المجتمع المدني سوف يسفر عن حلّ لهذه الكارثة البيئية، في وقت لا تملك الدولة أيّ حلول، ومن هنا كانت الدعوة الى عصيان مدني إيجابي بعدما تأكدنا انه لا يمكن ان نصغي الى الدولة التي أظهرت عجزها، وبالتالي يجب علينا أن نكون إيجابيين في معالجة وحلّ مشكلة التلوث البيئي الناجمة عن النفايات.

الفرز أولى خطوات الحلّ... وتحذير من كارثة

من جهتها تؤكد رئيسة حزب الخضر في لبنان ندى زعرور في حديث لـ«البناء» انه «لا بدّ من ان ننطلق من المصدر في مسألة معالجة مشكلة النفايات، وبالتالي عملية الفرز من المصدر تقلل كمية النفايات وتبقي كميات قليلة تمهيداً لحرقها او طمرها في المرحلة الثانية، كما انّ فرز النفايات يتيح إعادة استخدام الموارد الطبيعية بعد تدويرها».

وتضيف زعرور: «هنا يكمن دور المواطن الذي يجب ان يقوم بدوره عبر المساهمة في حلّ مشكلة النفايات المتراكمة وعدم انتظار قرار الحكومة، وهو مسؤول أيضاً في ما يتعلق بعدم رمي النفيات عشوائياً وفرزها وصولاً الى التدوير، كما يجب على المواطن ان يراقب عمل البلديات على صعيد منعها من رمي النفايات عشوائياً».

كذلك تشير رئيسة حزب الخضر إلى أنّ «هناك نحو 670 مكباً عشوائياً وتزايدت أعدادها بشكل كبير بعد بروز أزمة النفايات، وبالتالي يجب العمل من قبل الحكومة على تحديد أماكن المطامر والتشدّد في منع رمي النفايات عشوائياً، لأنّ ذلك يخلق أزمة بيئية على مستوى الغطاء الحرجي واندلاع الحرائق، وهذا يستدعي محاسبة من يخالف الشروط وعلى البلديات بالدرجة الأولى ان تتحمّل مسؤولياتها، وعلى المواطن ان يحاسب البلدية أيضاً وهذا الموضوع يتطلب التعاون من الجميع، فالمجتمع المدني غير قادر ان يعمل وحيداً في مكافحة رمي النفايات في الطبيعة بشكل غير مسؤول».

وعلى صعيد حملة التوعية المطلوبة للمواطنين كي يقوموا بعملية فرز النفايات تشير زعرور الى انّ «المشكلة القائمة حالياً شكّلت أكبر حملة توعية في المجتمع، فالمواطن شاهد هذه الأزمة أمامه، وبالتالي بدأ يسأل نفسه عن الحلول وأين تذهب هذه النفايات وعن التكلفة العالية التي يدفعها لقاء التخلص من النفايات، وبالتالي يصبح كلّ مواطن خفيراً بدلاً من التعاطي مع الأمر باستهتار لأنه سيدفع ثمن اللامبالاة من صحته وصحة عائلته».

من جهة ثانية تحذر زعرور من مسألة رمي النفايات التي يتمّ ترحيلها الى عرض البحر، ريثما يتمّ إيجاد المطامر اللازمة لها في المياه ما يخلق كارثة بيئية، وتلفت إلى أنها قامت بالتواصل مع أحزاب الخضر في منطقة المتوسط لمراقبة الشواطئ بهدف منع وقوع الكارثة، كما قامت بإبلاغ منظمة «غرين بيس» للقيام بمعاينة ومراقبة السفن المتواجدة في منطقة البحر المتوسط للغاية عينها، وذلك سيشكل ورقة ضغط على الحكومة للقيام بواجباتها وتحمّل مسؤولياتها في إيجاد المطامر الملائمة للنفايات وعدم رميها في المياه او المكبات العشوائية».

خطوة بيئية نموذجية في منطقة بعلبك ـ الهرمل

في إطار المبادرات المتخذة لحلّ أزمة النفايات وَقّع رئيس بلدية بعلبك حمد حسن وصاحب شركة «الجهاد للهندسة والمقاولات» جهاد العرب، عقد تشغيل وصيانة معمل معالجة النفايات (فرز وتسبيخ) في منطقة بعلبك – الهرمل، لمدة ثلاث سنوات على أن يبدأ العمل في 16 أيلول المقبل.

ويشرح رئيس بلدية بعلبك حمد حسن في حديث لـ«البناء» الخطوات التي ستتمّ خلالها معالجة النفايات، بحيث سيتمّ فرزها بحسب أنواعها: حديد، بلاستيك ونايلون وفضلات طعام، ولاحقاً يُصار الى عملية تسبيخ تمهيداً لاستخدام تلك النفايات عبر وحدة البوتغاز الموجودة في المعمل لإنتاج الطاقة، بينما يتمّ طمر الفضلات.

واذ يشير الى الهبة المقدّمة من الاتحاد الأوروبي للقيام بتجهيز مطمر صحي، يضيف: نقوم حالياً بطمر النفايات في المكبّ القديم وهو للأسف عشوائي، ريثما يتمّ الانتهاء من تجهيز المطمر الجديد في مطلع عام 2016.

ويلفت حسن الى انّ شركة «الجهاد» بحاجة الى شهر لتجهيز المعمل وتشغيل محطة الكهرباء وبعدها يتمّ افتتاح المعمل للبدء بمعالجة نفايات منطقة بعلبك، وسنكون في مرحلة تقييم للعمل قبل البدء باستقبال النفايات من الجوار، كما يدعو الى القيام بخطوة مماثلة لما قامت به بلدية بعلبك في إطار معالجة مشكلة النفايات في باقي المناطق والمحافظات.

تجدر الإشارة الى أنّ القدرة الاستيعابية لهذا المعمل تبلغ 250 طناً في اليوم الواحد، ويخدم المناطق كافة التي تقع في محافظة بعلبك ـ الهرمل. ويتمّ تمويل التشغيل والصيانة من الموازنة العامة للدولة اللبنانية من خلال وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية على أساس كلفة 25 دولاراً لمعالجة الطن الواحد من النفايات.

الفرز من المصدر... حلّ بيئي وتوفير مئة مليون دولار

تشير أرقام الحركة البيئية اللبنانية إلى أنّ محافظتي بيروت وجبل لبنان تنتجان يومياً ما لا يقلّ عن 3000 طنّ من النفايات، وبالتالي يعجز مركزا الفرز في العمروسية والكرنتينا عن استيعاب هذه الكمية الكبيرة، فالمركزان قادران على استيعاب ما لا يتجاوز 2200 طن يومياً، وبالتالي تأتي خطة فرز النفايات من المصدر لتشكل الحلّ الأمثل لهذه المشكلة، بحيث يقوم المواطنون بفرز النفايات في ثلاثة مستوعبات، الأخضر للنفايات العضوية، الأحمر للنفايات غير العضوية، والأبيض للنفايات الورقيّة والكرتون.

ثانياً تقوم البلديات باعتماد روزنامة أسبوعية لجمع النفايات، فتخصّص يومي الثلاثاء والخميس لجمع النفايات غير العضوية وتقوم بفرزها ضمن نطاق البلدية قبل ان تقوم بإرسالها الى معامل التدوير، أما بالنسبة للنفايات الخاصة كالأدوية والبطاريات فيتمّ إرسالها الى مراكز تحدّدها الدولة لمعالجتها وتخزينها.

وفي ما يتعلق بالنفايات العضوية فتقوم البلديات بجمعها أيام الاثنين والأربعاء والجمعة من كلّ أسبوع، حيث ترسلها الى مراكز الفرز، وهكذا تتقلص كمية النفايات التي تحتاج الى معالجة من 3000 طن الى 1800 طنّ في اليوم الواحد، ويتمّ إرسال 1050 طن يومياً من النفايات العضوية والمحارم من مناطق بيروت والمتن وكسروان الى معمل الكرنتينا، بينما يستقبل معمل العمروسية ما لا يتجاوز الـ750 طناً من مناطق الشوف وعالية وبعبدا.

كذلك تتمّ معالجة نفايات بيروت العضوية والمحارم في مركز الكورال، بينما يتمّ استحداث مراكز معالجة للمناطق الأخرى تتراوح مساحتها بين 10 و30 الف متر مربع، على ان تكون مناطق تواجدها في المناطق الصناعية أو في مناطق المرامل والكسارات أو مطامر مقفلة.

هذا الحلّ يعتبر بيئياً بامتياز، فهو لا يحتاج إلى طمر أو حرق أو ردم للنفايات في البحر، كما لا يتطلب التصدير الى الخارج او ترحيل النفايات من منطقة ورميها في منطقة أخرى، كما يوفر هذا الحلّ على الصندوق البلدي المستقلّ مبلغ 100 مليون دولار أميركي.

نفايات في شوارع العاصمة

مستوعبات مخصصة لفرز النفايات المنزلية

لجنة الصحة تبحث أزمة النفايات في حضور وزير البيئة

أبو فاعور: نحن أمام كارثة والحلّ بالمطامر مجدلاني: لتنفيذ المخطط التوجيهي بشفافية

لجنة الصحة مجتمعة في المجلس النيابي أمس

عقدت لجنة الصحة النيابية جلسة قبل ظهر أمس، في المجلس النيابي برئاسة النائب عاطف مجدلاني وحضور النواب: ميشال موسى، عماد الحوت، قاسم عبد العزيز، وليد خوري، انطوان ابو خاطر، ناجي غاريوس، باسم الشاب، عاصم عراجي وكاظم الخير.

وحضر وزير البيئة محمد المشنوق، وزير التنمية الإدارية نبيل دو فريج، وزير الصحة وائل أبو فاعور، نقيب الأطباء انطوان البستاني، مستشار وزير البيئة غسان صياح.

إثر الجلسة قال أبو فاعور: «تقدمت بتقرير مفصل من قبل وزارة الصحة إلى الدكتور مجدلاني وأعضاء اللجنة حول كل المخاطر الصحية، تقرير تقييمي، بالإضافة إلى توصيف دقيق لكلّ طريقة التعامل حالياً مع قضية النفايات في كلّ المناطق اللبنانية، تقرير تفصيلي لأنني أعتقد أنّ من واجبنا كسلطة تنفيذية أن نطلع مجلس النواب كسلطة رقابة على كل ما نقوم به وواجب الزملاء النواب أن يكونوا على اطلاع على كلّ ما يحصل».

وأضاف: «التقرير الذي رفعته يشمل كلّ المناطق اللبنانية، وما يتم اكتشافه من هذا التقرير هو أننا على شفير كارثة بيئية وصحية، هذا ما ثبت من كل التقارير التي جاءت من الأطباء في الأقضية، الأمر الآخر هو أننا نعتقد أنّ المشكلة الأساسية هي في بيروت وضواحيها، بينما فعلياً المشكلة هي عامة في كلّ لبنان حتى المناطق التي تعتقد أنها أوجدت حلولا خاصة فهي تحفل بمشاكل صحية وبيئية كبرى. الذي يحصل هو أنه أصبح لدينا كما يقول وزير البيئة حوالى ألفي مكب عشوائي، وعملية حرق عشوائي ورمي عشوائي للنفايات، علاجات بدائية، رش مبيدات، ما يضاعف المخاطر، إضافة إلى التقارير الأسبوعية التي ترد من أطباء الأقضية والمربين في المناطق ومسؤولي الصحة، وأنشأنا آلية لرصد التداعيات الصحية في المستشفيات والمستوصفات».

ورأى أبو فاعور أنّ الحلّ «بأن ينعقد مجلس الوزراء وأن يقرّ مطامر في كلّ المناطق اللبنانية، يقر يعني أن يأخذ قراراً، مطامر وليس مطمراً وحيداً، يعني أن لا نعود ونحمل منطقة وحيدة كل نفايات لبنان، هناك مخطط توجيهي لدى وزارة البيئة، ولدى وزارة البيئة دراسات علمية حول المطامر، يقر مجلس الوزراء، يأخذ قراراً سياسيا بمطامر في أكثر من منطقة لبنانية».

نفايات المرفأ

وبالنسبة إلى موضوع النفايات في المرفأ، قال أبو فاعور: «للأسف كأنّ هناك تعاملاً مع المرفأ باستسهال وليس من يدافع عنه، مساحة المرفأ هي مساحة سلامة اللبنانيين وطائفة المرفأ هي صحة المواطنين وحزب المرفأ هو حزب سلامة اللبنانيين، لا يمكن أن يقبل بأي ظرف من الظروف على بعد عشرات الأمتار من أهراءات القمح أن نذهب ونرمي النفايات».

ورأى مجدلاني، بدوره، «أنّ حل المشكلة الحقيقي هو فرز النفايات ومن ثم طمر ما يمكن طمره وتدوير ما يمكن تدويره، هذا هو الحل الواقعي والحقيقي ولا نريد أن نختبئ في خيال إصبعنا. النفايات موجودة لدى كل الناس علينا أن نرى كيف نتفادى خطرها. الخطر الصحي لهذه النفايات والأخطار الصحية ليست سهلة، اليوم نرى حالات إسهال كثيرة وهناك خطر ظهور أمراض التيفوئيد والكوليرا وأمراض التهابات القصبة الهوائية والحساسية والأمراض الجلدية وحساسية العين، هذا الموضوع هو موضوع صحي بامتياز وهو موضوع خطر وخطره على كلّ اللبنانيين، هناك مشكلة يعانيها كل اللبنانيين وعلينا حلها بكل روح مواطنية وصدقية وحزم».

وختم: «المطلوب من الحكومة تنفيذ المخطط التوجيهي ومصارحة الناس بشفافية وصدقية لكيفية معالجة موضوع النفايات وأعود لموضوع الحلّ الأبعد المدى وهو موضوع المناقصات والشركات التي قدمت عروضاً إلى مختلف المناطق، وكانت هناك رسالة سلبية بالأمس نتيجة عدم فض العروض ونتيجة هذا الغموض بموضوع العروض، سمعنا أنّ هناك قراراً من مجلس الوزراء أن يكون هناك رأيان لاستشاريين بكل منطقة، هناك أسئلة عديدة، علينا أن ننتظر إلى الأسبوع المقبل، لنرى كيف سيتم موضوع فض العروض، ونحن سنبقي اجتماعات لجنة الصحة مفتوحة لمتابعة هذا الموضوع وفض العروض وأعود وأؤكد ضرورة أن يكون هناك مصارحة للمواطن، مصارحة حقيقية وشفافية لنعيد الثقة للمواطن بحكومته، نحن مستمرون بمواكبة هذا الموضوع».

لقاء تنسيقي في عكار

وفي السياق، عقد في مكتب محافظ عكار عماد لبكي في سراي حلبا الحكومي، لقاء تنسيقي أولي بهدف تشكيل خلية أزمة لمتابعة قضية النفايات وعمليات الرمي العشوائية التي تحصل في غير منطقة عكارية لنفايات مستقدمة من بيروت وجبل لبنان بشكل متخف ومموه.

وشدّد لبكي على أنّ «ملف النفايات صار ملفاً ضاغطاً على الجميع، ولكن من غير المقبول ولا المسموح استقدام النفايات ورميها بهذه الطريقة اللامسؤولة وبهذا الشكل العشوائي في الأملاك العامة وعلى جوانب الطرق الدولية وفي الأملاك الخاصة»، طالبا من قوى الأمن الداخلي «التشدّد في مراقبة هذا الامر ومتابعته وتوقيف كل مرتكب».

وقال: «إنّ اللقاء اليوم مع ضباط قوى الامن الداخلي المسؤولين هو لمعالجة المشاكل التي نعيشها منذ فترة في ما يتعلق بأزمة النفايات والتعديات الحاصلة على قرانا وبلداتنا من غرباء عن المنطقة يقومون ليلاً وبطريقة غير قانونية وغير لائقة ويرمون النفايات بهذا الشكل المرفوض. اجتماعنا اليوم هو للبحث عن خطة نعتمدها وتبدأ بالتشديد على قمع هذه الظاهرة التي تحدثنا عنها ومحاسبة الاشخاص الذيم يقومون بها وتبليغ كلّ البلديات والأشخاص من خارج منطقة عكار باننا سنتصدى لأي محاولة للمسّ ببيئتنا وطرقاتنا وخلاف ذلك».

وأشار لبكي إلى أنّ «ثمة لقاءات أخرى ستتبع هذا اللقاء الذي نحن في صدده مع رؤساء الاتحادات البلدية ومع عدد من رؤساء البلديات حيث لا اتحادات بلدية ولا مخاتير ولا ممثلين عن هيئات المجتمع الأهلي والمدني بهدف تشكيل خلية أزمة لإدارة هذا الملف ومواجهة تداعياته المحتملة».

وختم: «وجهت الدعوة إلى رؤساء الاتحادات البلدية للقاء يعقد يوم الاثنين المقبل في مكتب المحافظ في سراي حلبا، واللقاءات الأخرى ستحدّد تباعا».

شكوى من سكان بشامون

من جهة أخرى، شكى سكان حي المدارس في منطقة بشامون، في بيان، «من الكارثة التي تهدد المجمعات السكنية والبيئة جراء استحداث مكب للنفايات في المنطقة من قبل شاحنات مجهولة».

واستغرب السكان «قيام شاحنات مجهولة برمي النفايات ليلاً في منطقة حرجية تصل بشامون بمنطقة عرمون، وهي منطقة نموذجية بيئياً وحرجياً».

ونبه السكان من «خطورة استحداث مكب للنفايات في المنطقة لما يشكله من ضرر بيئي»، لافتين إلى «أنّ الشاحنات التي تفرغ النفايات يفوق عددها الـ 10 في كل ليلة».

وأشاروا إلى أنّ «بعض الشاحنات ترمي ردميات وأتربة لطمر النفايات وعدم كشفها»، وناشدوا «وزير البيئة محمد المشنوق والجهات الأمنية والإدارية المختصّة بمعالجة هذه الكارثة المستجدة بين منازلهم».

الحاج حسن يعلن انسحابه من مشروع استبدال قوارير الغاز

أعلن وزير الصناعة حسين الحاج حسن انسحابه من مشروع استبدال قوارير الغاز في لبنان، وقال في حديث إذاعي: «أرسلنا مشروع قرار متعلق بالاستبدال أو صيانة للقوارير إلى كلّ من وزير الداخلية الذي وافق عليه ووزير الطاقة الذي لم يوافق»، معتبراً «أنّ هذا الأمر من صلاحيته حصراً».

واعتبر الحاج حسن أنّ «المشكلة الكبرى تكمن في تضخيم عدد القوارير والإعلان بأنّ هناك 7 ملايين قارورة بينما الواقع هو 4 ملايين قارورة أي 3 ملايين قارورة وهمية وبالتالي إجبار المواطن على دفع كلفة 1000 ليرة لاستبدالها».

وأضاف: «رفضت تحميل المواطنين كلفة القارورة الجديدة واستبدال القارورة وكلفة القارورة القديمة التي سينتج عنها 7 دولار أميركي كربح صاف للشركة».

مؤشر بنك بيبلوس والجامعة الأميركية: ارتفاع خجول لثقة المستهلك في النصف الأول من 2015

أطلق بنك بيبلوس أمس، بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت من خلال كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال، نتائج مؤشر بنك بيبلوس والجامعة الأميركية في بيروت لثقة المستهلك في لبنان للنصف الأول من العام 2015.

وأظهرت النتائج انخفاض المؤشر في كانون الثاني وشباط، وتحسنه في آذار، وتراجعه في نيسان، وارتفاعه بشكل طفيف في أيار وحزيران من العام 2015. وبلغ معدل المؤشر الشهري 37،7 نقطة في الفصل الأول من العام، أي دون تغيير عن الفصل الرابع من العام 2014، كما وارتفع بنسبة 4،3 في المئة في الفصل الثاني من العام 2015 إلى معدل شهري بلغ 39،3 نقطة. وعلى الرغم من التحسن في الفصل الثاني من العام 2015، اعتبر 79،7 في المئة من اللبنانيين الذين شملهم الاستطلاع أنّ وضعهم المالي لا يزال «أسوأ» مما كان عليه قبل ستة أشهر، في حين أشار 4،3 في المئة من المواطنين إلى أنّ وضعهم المالي الحالي هو «أفضل» مما كان عليه في الأشهر الستة السابقة، فيما ذكر 16 في المئة أنّ وضعهم المالي بقي على حاله.

وفي تحليل لنتائج المؤشر، أشار كبير الاقتصاديين ومدير قسم البحوث والتحاليل الاقتصادية في بنك بيبلوس نسيب غبريل إلى أنّ «القضايا السياسية والأمنية لا تزال تلقي بثقلها على ثقة المستهلك».

وقال: «إنّ المخاوف من اتساع رقعة المواجهة في كانون الثاني بين حزب الله والقوات الإسرائيلية على الحدود الجنوبية، والخروقات الأمنية في طرابلس، وحالة المراوحة في مسألة الجنود المخطوفين من قبل الجماعات الإرهابية، أثرت سلباً على ثقة المستهلك اللبناني خلال الفصل الأول من 2015».

ولفت إلى أنّ «الفشل المتكرّر لمجلس النواب في انتخاب رئيس للجمهورية والآفاق السياسية المسدودة الناتجة عن ذلك، وعدم الاستقرار الوظيفي الناتج عن الركود الاقتصادي، أدى إلى تقويض ثقة المستهلك اللبناني خلال الفصلين الأول والثاني من العام 2015».

واعتبر «أنّ استمرار الجيش اللبناني والقوى الأمنية في حملتهم ضدّ المخلين بالأمن والخلايا الإرهابية، والاستقرار في الأوضاع الأمنية بشكل عام في الفصل الثاني من 2015، والفعالية النسبية لمجلس الوزراء في ظلّ الفراغ الرئاسي والشلل البرلماني، وبدء حوار رسمي بين التيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية، بالإضافة إلى الحوار السياسي المستمر بين تيار المستقبل وحزب الله، عزّزت ثقة المستهلك في النصف الأول من العام 2015».

وقال: «على الصعيد الاجتماعي ـ الاقتصادي، أدى الأثر الإيجابي على ميزانيات الأسر لهبوط أسعار النفط المحلية بنسبة 30 في المئة وخفض تعرفة الاتصالات بنسبة مرتفعة، واتساع حملة سلامة الغذاء لوزارة الصحة العامة، إلى تحسن في توقعات المستهلكين».

وتقدم المؤشر الفرعي لبنك بيبلوس والجامعة الأميركية للتوقعات المستقبلية على المؤشر الفرعي لبنك بيبلوس والجامعة الأميركية للوضع الحالي في كلّ شهر من الأشهر الستة الأولى من العام 2015، وذلك لأول مرة منذ الأشهر السبعة الأولى من العام 2011 حين كان المستهلك اللبناني أكثر تفاؤلاً بشأن الظروف المستقبلية مقارنة بأوضاعه الحالية. إلا أنّ غبريل حذر من أنّ «هذه النتائج لا تعكس تحولا في اتجاه ثقة المستهلك أو تغييراً جوهرياً في رأي أو سلوك الأسر، إذ أنّ 9،7 في المئة فقط من اللبنانيين الذين شملهم الاستطلاع توقعوا أن تتحسن حالتهم المالية في الأشهر الستة المقبلة، فيما اعتقد 69،6 في المئة منهم أنّ وضعهم المالي سيتدهور في الأشهر الستة المقبلة، و18،9 في المئة منهم توقعوا أن يبقى وضعهم المالي على حاله».

وعلى الرغم من تحسن مؤشر بنك بيبلوس والجامعة الأميركية في بيروت لثقة المستهلك في لبنان في النصف الأول من السنة، بقيت نتائج الفصلين الأول والثاني من العام 2015 على نفس التوجه السائد بالنسبة إلى المستوى المنخفض لثقة المستهلك منذ الفصل الأول من العام 2012. إذ جاءت نتائج المؤشر للفصل الأول من العام 2015 في المرتبة الـ13 الأدنى منذ بدء احتساب المؤشر في تموز 2007، فيما سجل الفصل الرابع المستوى الـ14 الأدنى له من بين 32 فصلاً. أيضاً، شكلت نتائج المؤشر للنصف الأول سابع أدنى قراءة نصف سنوية له.

وأظهرت نتائج المؤشر للنصف الأول من العام 2015 أنّ الإناث سجلن مستوى ثقة أعلى نسبياً من ذاك الذي سجله الذكور، وأنّ المستهلكين المنتمين إلى الفئة العمرية الممتدة من 21 إلى 29 سنة سجلوا مستوى ثقة أعلى من الفئات العمرية الأخرى، وأنّ الأسر التي يعادل أو يفوق دخلها 2500 دولار أميركي شهرياً سجلت مستوى ثقة أعلى من ذلك الذي سجلته الأسر ذات الدخل الأقل. علاوة على ذلك، سجل العاملون في القطاع الخاص في النصف الأول من العام 2015 مستوى ثقة أعلى من الذي سجله العاملون في القطاع العام، والعاملون لحسابهم الخاص، والعاطلون عن العمل، وربات المنزل. بالإضافة إلى ذلك، سجل المستهلكون في شمال لبنان أعلى مستوى للثقة بين المحافظات، وتلاهم المستهلكون في جبل لبنان، وجنوب لبنان، والبقاع وبيروت على التوالي. هذا وسجل المستهلك المسيحي أعلى مستوى من الثقة مقارنة مع أبناء الطوائف الأخرى، وتبعه المستهلك السني، فالشيعي والدرزي على التوالي.

15 يوماً أمام اختيار 8 مؤسسات لمساعدتها على تطبيق كفاية الموارد والإنتاج الأنظف

ترأس مدير المركز اللبناني للإنتاج الأنظف وممثل الدول العربية لكفاية الموارد والإنتاج الأنظف لدى الأمم المتحدة الدكتور علي يعقوب جلسة عمل مع الصناعيين وشركاء مشروع Med Test II لتطبيق كفاية الموارد والإنتاج الأنظف التي تحدث فيها الملحق التجاري وتنمية القطاع الخاص لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان فيرجيني كوسول والدكتورة ندى صبرا عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ورئيس نقابة الصناعات الغذائية المهندس منير البساط ومنسق المشروع الدكتور محمد حيدر.

خلال الجلسة، عرض وثائقي عن دور المركز اللبناني للإنتاج الأنظف وإنجازاته، ثم قدم يعقوب شرحاً مفصلاً عن «مفهوم وآلية كفاية الموارد والإنتاج الأنظف».

وشرح «سياق المشروع وأهمية قطاع الصناعات الغذائية في لبنان واستكملت الجلسة من خلال مناقشة تفصيلية لعملية اختيار المؤسسات الصناعية الثمانية للمشاركة في المشروع والتي تم تأكيد عملية اختيار شفافة تشمل البقاع وبيروت وجبل لبنان».

وأكد «أهمية استخدام مبادئ كفاية الموارد والإنتاج الأنظف داخل المؤسسات الصناعية بهدف خفض كلفة الإنتاج وترشيد استخدام المواد الأولية والكهرباء والفيول وتقليص الأثر البيئي السلبي واعتماد وتطبيق تكنولوجيا التصنيع الحديث مما يساهم في زيادة تصدير المنتجات اللبنانية».

وأوضح أنّ «عدد المؤسسات المشاركة اليوم هو 26 وسيتم توزيع استمارة مفصلة لملئها وإعادتها إلى المركز اللبناني للإنتاج الأنظف خلال أسبوعين ليتم اختيار 15 مؤسسة بناء على معايير وضعتها الأمم المتحدة لزيارتها من مجموعة الخبراء في المركز ليتم على أثرها اختيار 8 مؤسسات لمساعدتها خلال عام كامل في تطبيق كفاية الموارد والإنتاج الأنظف».